

وذكر في جامع الفصولين ان الغنوي عليه فهو افتاء بظاهر الرواية
 واقتى ابو القاسم الضار وتبعه الفقيه ابو الليث بانه ليس له ذلك
 مطلقا بغير رضاها وصرح في شرح المختار بذلك قال وعليه الغنوي
 واقتي بعضهم بانه اذا اوقاها المجل والموجل وكان مامونا له ان
 يساق بها والا فلا قال صاحب المجمع في شرحه وبه يعتق وقد افتى
 به شيخنا شيخنا الشهاب الحلبي فاطعنا به وصورة افتاءه حيث لم
 يكن للمرأة علي زوجها مهر حال او موجل وكان مامونا عليها وكان
 الطزنيك آمنا فله نقلها حيث اراد وليس لها الامتناع حينئذ
 فانما امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة مدة امتناعها وتكرار افتاءه
 بذلك كما هو ظاهر مسطر بنفنا واه وكذا افتى غيره من اهل عصره
 ومن اهل عصرنا به ونحن نعتني به لما اوقفه لظاهر الرواية وانقضاء
 المضارة مع كونه مامونا عليها وكون الطزنيك امتناعا انه لم يقول تعالى
 اسكنوهن من حيث سكنتم والله اعلم **سئل** فيما اذا ايسر الخاطب
 الي مخطوبته شيئا من جنس النكاح او مما لا يتسارع اليه الفساد
 ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج انما يعتد به لحسب من المهر
 وقالته هو هدية هل القول قول ام قولها **اجاب** القول قوله
 كما صرح به قاضي خان وغيره يعني بهمينه محللا بانه المملوك
 وهو اعرف بحجة التملك والله اعلم **سئل** في عمر فوض مهر
 اخيه البالغ من زوجها بلا وكالته سابقه ولا اجازة لاحقه واستهلكه
 وحانت عن بنت وامر من ذكر من الزوج والعلم قال الحكم **اجاب** اعلم
 ان الحكم في قبض المهر يعتزل الاجنبى فالدفع اليه كالدفع الي
 الاجنبى فاذا علمت ذلك فيما دفع اليه لم يسر الزوج فالتمه ياق
 به متدنيا لها وبمهرها صار مع ما تركه ارتاعن لو شغل علي
 قرايض الله تعالى ينفاضي به الزوج والزوج يرجع علي العم بما
 قبضه جميعه حيث استهلكه لانه قبض ما ليس له قبضه
 واستهلكه فيرجع به عليه مالكة غايته لم المفاضة بمثل

ماله

ماله وان اشتبه عليك الامر فانظر في الفصل العشرين من دعوي
 المهر من جامع الفصولين يظهر لك هذا الخبر والحاصل ان الزوج
 له مطالبة المهر بما قبض ولو رتبناه مطالبة الزوج فللمت الزنيق
 وللام الدرس والزوج الربع وللمهر ما بقي كما هو الحكم في سابق تركها
 ندرس والله اعلم **سئل** هل الاب مطالبة الزوج بمهر افتاء ام لا
اجاب له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر ام ثيبا
 وسواء دخل بها ام لا او كانت بكر ام ثيبا لم يدخل بها زوجها ولم
 تنهه عن قبضه واذا كانت كبيرة ثيبا لا يملك المطالبة به الا بكالته عن
 دخل بها ام لا والله اعلم **سئل** في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع
 بمهر معلوم هل لا يبيها الزوج المطالبة بمهرها وجسه به ام لا **اجاب**
 نعم الاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا تطيق الجماع وتزوجت بوج
 ولدت ونجبر الزوج علي دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد
 هو بدل البضع وقد ملكه فيطالب به واذا كان كذلك فيجب فيه
 حتى يؤميه او يظهر عاشره لفاضيه هذا اصح ما قيل فيه والله اعلم
سئل فيما تعور في تزوج الابكار من ارسله مطلقا معلوما
 سمي بالشر وطهره اهل الزوجة في حمامها واجرة الماشطة وثمن
 حنأ وغير ذلك ومبلغا اخر لتجديد الحفظ وفرضها ونبييض اوانيط
 النحاس وارساله طعاما مهيئا الي بيت العروس ليلة النياح اذا
 استمر ذلك بين اهل بلدة قد يما وحد يثا بحيث اذا اراد الزوج الايرسل
 شيئا من ذلك يشترط نفي ذلك وقت العقد فهل يكون هذا داخلا تحت
 قولهم المشر وطهره كالمشر وطهره فيكون لازما شرعا ام لا **اجاب**
 المشر في الكتب من قولهم المعروف كالمشر وطهره بوجوب الحاق ما ذكر
 بالشر وطهره لالامر الي ان ما ذكره في مقتضاه الي انه كان تزوجها
 علي المبلغ الذي سماه من العقد وعلي المبلغ المحمي بالشر وطهره
 في الحمام واجرة الماشطة وثمن الحنأ وغير ذلك والمبلغ الذي ينجس
 به فرضها ونبييض به او انيط وارسال الطعام المهيئا فان كان ذلك